

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 15 يونيو 2021

العدد 626

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
07.....	الجلسات العمومية
08.....	جدول أعمال المجلس
09.....	أشغال اللجان الدائمة المؤقتة
11.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة
12.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

■ اجتماع رقم 2021/21

ليوم الإثنين 14 يونيو 2021

- بلاغ -



عقد مكتب مجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 14 يونيو 2021 اجتماعاً عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، خصص للتداول في جدول أعمال المجلس.

وفي مستهل هذا الاجتماع، توقف السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب عند المواقف الداعمة للمملكة المغربية على إثر إصدار البرلمان الأوروبي لقرار مناف لروح وفلسفة الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي يوم الخميس المنصرم.

وقد نوه مكتب المجلس بالمواقف الداعمة المعبر عنها من طرف تكتلات إقليمية واتحادات برلمانية قارية وجمهوية وبرلمانات صديقة وشقيقة في هذا الصدد، وعلى رأسها البرلمان العربي وبرلمان عموم إفريقيا والاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ومجلس الشورى بمملكة البحرين ومجلس النواب بجمهورية اليمن، ناهيك عن البيانات التضامنية المعبر عنها من قبل رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي وكذا أعضاء عن البرلمان الأوروبي.

وفي سياق متصل، قرر مكتب المجلس المشاركة في أشغال دورة البرلمان العربي المزمع عقدها بالقاهرة خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 28 يونيو 2021، علماً بأن هذا الأخير سوف يعقد يوم السبت 26 يونيو 2021 جلسة خاصة طارئة لمناقشة قرار البرلمان الأوروبي المذكور، في سياق اضطلاع البرلمان العربي بمسؤوليته القومية في التضامن مع المملكة المغربية وتأييدها في مواجهة هذه الأزمة.

كما قرر مكتب المجلس دعوة المستشارين أعضاء شعبة البرلمان المغربي ضمن اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية إلى مباشرة الاتصالات مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان الأوروبي، من أجل شرح وبسط الأسباب الحقيقية للأزمة التي تسببت فيها إسبانيا، في إطار مواصلة الترافع والدفاع عن المصالح العليا والقضايا العادلة للمملكة المغربية.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد صادق مكتب المجلس على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم غد الثلاثاء 15 يونيو 2021.

وعلى مستوى التشريع، فقد اتخذ مكتب المجلس قرارا بعقد جلسة عامة يوم الثلاثاء 15 يونيو 2021 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

ولترتيب أشغال هذه الجلسة، فقد تقرر عقد ندوة الرؤساء يوم غد الثلاثاء 15 يونيو 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا.

كما اتخذ مكتب المجلس قرارا بإحالة ست نصوص تشريعية توصل بها المجلس من الغرفة الأولى على اللجان الدائمة المختصة من أجل الانكباب على دراستها في أقرب الآجال.

وعلى صعيد أشغال اللجان الدائمة، فقد أخذ مكتب المجلس علما بإيداع تقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول المهمة الاستطلاعية المؤقتة التي نظمتها اللجنة بشأن الوضع الصحي بجهة فاس – مكناس خلال الفترة الممتدة من 10 الى 15 نونبر 2020 والفترة الممتدة من 6 إلى 12 دجنبر 2020.

وقد اتخذ مكتب المجلس قرارا بإحالة التقرير المذكور على الجلسة العامة لمناقشته، بعد استيفاء كافة المساطر المنصوص عليها في المادة 130 من النظام الداخلي للمجلس.

كما وافق مكتب المجلس من حيث المبدأ على تنظيم لجنة القطاعات الإنتاجية لمهمة استطلاعية مؤقتة لعدد من مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي.

■ اجتماع رقم 2021/20
ليوم الإثنين 07 يونيو 2021

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 07 يونيو 2021 اجتماعا عن بعد، برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، ومشاركة الأعضاء السادة:

الخليفة الأول للرئيس؛	:	عبد الصمد قيوح ■
الخليفة الثاني للرئيس؛	:	عبد الإله الحلوطي ■
الخليفة الثالث للرئيس؛	:	حميد كوسكوس ■
الخليفة الرابع للرئيس؛	:	عبد القادر سلامة ■
الخليفة الخامس للرئيس؛	:	عبد الحميد الصويري ■
محاسب المجلس؛	:	عبد الوهاب بلفقيه ■
أمين المجلس.	:	أحمد تويزي ■

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

محاسب المجلس؛	:	العربي المحرشي ■
محاسب المجلس؛	:	عز الدين زكري ■
أمين المجلس؛	:	أحمد الخريف ■
أمين المجلس.	:	إدريس الراضي ■

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2021/20/01 بالموافقة على عقد جلسة برلمانية مشتركة يوم الثلاثاء سادس يوليو المقبل، للاستماع إلى عرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، طبقاً لأحكام الفصل 101 من الدستور.

العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← قرار رقم 2021/20/02 بدعوة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة القطاعات الإنتاجية إلى تقديم المساعدة اللازمة لفريق البحث التابع لمجلس المنافسة من أجل إنجاز استطلاع للرأي حول الممارسات الداعمة لقواعد المنافسة النزيهة.

الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2021/20/03 بالمصادقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 08 يونيو 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة والسيد أحمد تويزي في أمانة الجلسة.

التشريع

← قرار رقم 2021/20/04 بإحالة مشروع قانوني أودعها السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين على اللجان الدائمة المختصة. ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، ومشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

← قرار رقم 2021/20/05 بعقد جلسة عامة يوم الثلاثاء 08 يونيو 2021 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقمب الهندي.

← قرار رقم 2021/20/06 بالدعوة إلى عقد ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 08 يونيو 2021 على الساعة الحادية عشر صباحاً، لترتيب أشغال جلسة التشريع.

العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2021/20/07 بالموافقة على المشاركة في أشغال اجتماع الشبكة البرلمانية للنساء التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية المزمع عقدها يوم 30 يونيو 2021 عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد.

← **قرار رقم 2021/20/08 بالموافقة على المشاركة في**
أشغال الجمعية الجهوية لإفريقيا التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية
المزمع عقدها بكينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة
الممتدة من 16 إلى 18 يونيو 2021.

← **قرار رقم 2021/20/09 بالموافقة على المشاركة في أشغال المرحلة الثالثة من دورة الجمعية**
البرلمانية لمجلس أوروبا المزمع عقدها بستراسبورغ/فرنسا خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 24 يونيو 2021.

❖ شؤون السادة المستشارين

← **قرار رقم 2021/20/10 بتلاوة نص الاستقالة التي تقدمت بها السيدة رجاء البقالي**
الطاهري، عضو الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، في مستهل أول جلسة عمومية للمجلس، وإحالة
نص وملف الاستقالة، على المحكمة الدستورية للبت فيها.

❖ شركات

← **قرار رقم 2021/20/11 بالموافقة على توقيع اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لحقوق**
الإنسان يوم الخميس 10 يونيو 2021 على الساعة العاشرة صباحا.

❖ شؤون إدارية

← **قرار رقم 2021/20/12 بالموافقة على إحداث إعانة خاصة عن الوفاة لفائدة ذوي الموظفين.**

← **قرار رقم 2021/20/13 بالموافقة على تعديل قرار مكتب المجلس بشأن مقادير التعويض**
عن دورات المجلس وشروط منحه.

← **قرار رقم 2021/20/14 بالموافقة على تعديل مقادير منحة الإحالة على المعاش لفائدة**
موظفات وموظفي المجلس.

قضايا للمتابعة

- تقرير حول لقاء السيد الأمين العام لمجلس المستشارين مع ممثلي صندوق الايداع
والتدبير للاحتياط، بتاريخ 03 يونيو 2021.

■ جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشروع القانون المتعلق بالاستعمالات المبرومة للقنب الهندي.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 08 يونيو 2021 جلسة عامة برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بن شماش صادق خلالها، بالأغلبية، على مشروع القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المبرومة للقنب الهندي، كما تم تعديله داخل اللجنة المختصة.

وحظي مشروع القانون، الذي يتوخى تحسين دخل المزارعين وخلق فرص واعدة وقارة للشغل، بموافقة 41 مستشارا ومعارضة 11 آخرين.

وفي معرض تقديمه للمشروع، قال وزير الداخلية السيد عبد الوافي لفتيت إن النص التشريعي يأتي لفتح آفاق تنمية لفائدة ساكنة المناطق المعنية بالزراعات غير المبرومة للقنب الهندي، سيما أنه تبين للمنتظم الدولي أن المقاربة الزجرية الصرفة المتضمنة في النظام العالمي لمراقبة المخدرات قوضت إلى حد ما برامج التنمية البديلة ولم تفض إلى حلحلة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها الدول المنتجة لهذه النبتة خصوصا دول الجنوب. وذكر بأن وزارة الداخلية قامت بدراسات ميدانية أبرزت من خلالها الآثار الكارثية للزراعات غير المبرومة للقنب الهندي على صحة المواطنين وتلوث التربة وانجرافها جراء اجتثاث الغابات واستنزاف الفرشة المائية، لافتا إلى أنه فيما يتعلق بالانعكاسات الايجابية على الاقتصاد الوطني عموما والتنمية المحلية خصوصا، فقد أظهرت هذه الدراسات أن المغرب يتوفر على مؤهلات كفيلة تمكنه من استغلال الفرص التي توفرها الأسواق العالمية لهذه النبتة والتي تعرف نسب نمو مرتفعة.

وشدد على أنه حتى يتسنى للمغرب جلب استثمارات كبرى وشركات عالمية متخصصة في هذا الميدان، يتحتم تأهيل الترسنة القانونية الوطنية من أجل تقنين وتنظيم الاستعمالات المبرومة للقنب الهندي، علما أن الاستعمالات غير المبرومة لهذه النبتة كانت وستبقى محظورة ومجرمة بقوة القانون، مؤكدا على الطابع الاستعجالي الذي يكتسبه تأهيل هذه الترسنة القانونية بالنظر إلى الإقبال غير المسبوق للعديد من الدول من أجل تطوير الزراعة وتصنيع القنب الهندي، وذلك للاستفادة من العائدات المالية التي يدرها هذا النشاط، وأن أي تأخير في هذا المجال سيقص من حظوظ البلاد للظفر بحصصها من السوق العالمية للقنب الهندي.

وخلص السيد لفتيت إلى أن مشروع القانون يروم بالأساس الرقي بالمستوى الاجتماعي والرفاه العام للمزارعين الذين يعيشون أوضاعا مزرية وفي تدهور مستمر جراء الانخفاض الحاد لأثمان القنب الهندي غير المبروم وجشع المهربين، في حين أن الزراعات المبرومة يمكنها أن تضاعف من مداخيل هذه الشريحة من المواطنين وأن تصون حقوقهم وكرامتهم، مشددا على أن إنجاح هذا الورش رهين بمدى انخراط كافة مكونات المجتمع، من برلمان وحكومة وجماعات ترابية ومجتمع مدني، من أجل مواكبة بناءة لتنزيله وجعله عنصر إجماع وركيزة من ركائز التنمية المستدامة للمناطق المعنية.

■ **جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على نصوص**

جامزة.



يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 15 يونيو 2021 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

■ مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

■ مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

■ مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019؛

■ مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020؛

■ مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وموسكو في 14 أكتوبر 2020؛

■ مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية؛

■ مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

بعد أن أنهت الدراسة التفصيلية لمواد مشروع القانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، عقدت اللجنة اجتماعاً آخر يوم أمس الاثنين 14 يونيو 2021 خصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع القانون.

وقد صادقت اللجنة على المشروع بالإجماع.

يذكر أن هذا المشروع جاء من أجل تحديث تدبير منظومة الأملاك العقارية الخاصة والعامة المتعلقة بالجماعات الترابية والتي لازالت تخضع لقوانين تعود لفترة الحماية، وأيضاً وفق مقتضيات دستور 2011 والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، باعتبار أن الأملاك العقارية الجماعية تشكل مصدراً مهماً لحلق موارد ذاتية ودائمة للجماعات الترابية، وعنصراً محورياً في تفعيل البرامج التنموية الترابية وآلية مهمة لتشجيع واستقطاب الاستثمار. ويهدف المشروع بالخصوص إلى توحيد وتبسيط وتوضيح مختلف المساطر الإدارية والإجرائية المتعلقة بالأملاك العقارية للجماعات الترابية العامة منها والخاصة، كما يتوخى إعفاء الجماعات الترابية من أداء الرسوم والضرائب والمستحقات الخاصة بعملياتها العقارية المختلفة.

■ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الخميس 10 يونيو 2021 خصص لمواصلة دراسة مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

وقد صادقت اللجنة على هذا المشروع بالإجماع.

ويشكل هذا النص القانوني استمراراً للجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرفق العمومي، من خلال اعتماد مبادئ ومساطر الحكامة الجيدة لتمكين المرتفق من الاستفادة من خدمات عمومية تستجيب لحاجياته وتطلعاته المتنامية، كما يهدف المشروع إلى تأهيل عمل وتدبير المرفق العمومي وجعل مختلف العاملين في هذا المرفق ملتزمين بهذه المبادئ والمساطر، سواء أثناء أداء مهامهم الإدارية أو في علاقتهم بالمرتفقين.

■ لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في

الخارج:

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 08 يونيو 2021 خصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.
2. مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.
3. مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقع بمراكش في 21 أكتوبر 2019.
4. مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020.
5. مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وموسكو في 14 أكتوبر 2020.

لجنة القطاعات الإنتاجية.

الخميس 17 يونيو 2021، على الساعة العاشرة والنصف صباحا:

○ دراسة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات.
- مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات.
- مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المحصنة ودعائم النباتات.
- مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص بغير ويتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص.
- مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.
- مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

الخميس 17 يونيو 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال:

- تقديم ومناقشة مشروع قانون رقم 79.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

■ بلاغ صادر عن مجلس المستشارين على إثر قرار

البرلمان الأوروبي بشأن موضوع القاصرين غير المصحوبين والهجرة.



على إثر سعي بعض الأطراف وخصوصا البرلمانية الإسبانية منها، إلى ما يمكن توصيفه بالهروب إلى الأمام وإقحام البرلمان الأوروبي في الأزمة الثنائية التي تسببت فيها إسبانيا مع المملكة المغربية، وبعدها عمد جزء من أعضاء البرلمان الأوروبي إلى إصدار بلاغ فيما أسماه بموضوع القاصرين غير المصحوبين والهجرة، الذي صوت عليه هذا الأخير يوم الخميس 10 يونيو 2021، فإن مجلس المستشارين بالمملكة المغربية يعبر عن الملاحظات والنقاط التالية:

• إن مجلس المستشارين بكل أطرافه السياسية ومكوناته الترابية والمقاولاتية والمهنية والنقابية، يعبر عن استغرابه الكبير لهذا القرار المنافي لروح وفلسفة الشراكة الوثيقة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي ويسجل رفضه القاطع للمحاولات اليائسة لبعض الأطراف المعادية العيث بمكتسبات هذه الشراكة وتعريض مستقبلها للتشويش.

• المجلس، من منطلق انتصاره لروح الشراكة ولفضائل الاحترام المتبادل ولقيمة الحوار السياسي الصريح، يعبر عن رفضه إقحام البرلمان الأوروبي في أزمة ثنائية تتحمل فيها الجارة إسبانيا المسؤولية الثابتة بسبب موقفها تجاه قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وذلك من خلال استغلال مسألة الهجرة واستعمال هذه المأساة الإنسانية في المزايدة السياسية، وبنفس القوة فإن المجلس يرفض بشدة المغالطات الواردة في القرار بشأن سبنة المحتلة وينبه في هذا الصدد إلى مخاطر القفز على أحكام التاريخ والجغرافيا.

• يعبر عن أسفه لمحاولة إنكار بعض البرلمانيين الأوروبيين للمكتسبات المشتركة التي سجلتها العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وللتناقض مع المواقف التي اتخذها كبار المسؤولين الأوروبيين والمؤسسات الأخرى، والتي تنسجم مع مواقفهم الراسخة في اعتبار المغرب شريكا رئيسيا وحليفا استراتيجيا بشأن العديد من القضايا المركزية وضمنها المرتبطة بإشكالات الهجرة.

• يشدد المجلس على قناعته بأن قوة هذه الشراكة تستند إلى مبادئ وقيم مشتركة، وعلى رأسها الاحترام والثقة المتبادلة، والتضامن، مع مراعاة مصالح كل طرف من الأطراف، والإدارة المشتركة للقضايا الرئيسية. كما يؤكد على أن هذه المبادئ الأساسية لا تزال قائمة وبالغة الأهمية للسعي إلى تحقيق هذه الشراكة.

• المجلس يجدد التأكيد على أن المغرب، انسجاما مع قيمه ومبادئه التي تؤكد عليها وتقرها المنظومة القانونية والحقوقية المدسترة في أسمى وثيقة تعاقدية بالمملكة؛ يولي أهمية كبيرة لمسألة هجرة القاصرين غير المصحوبين وما فتئ يعمل على نحو وثيق مع شركائه، ولا سيما الأوروبيين، في إطار تعاون قائم على وقاية وحماية وعودة القاصرين، امتثالا للالتزامات الدولية.

• كما يثمن بهذه المناسبة، تجديد تأكيد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الفاتح من يونيو 2021، على تعليقاته السامية من أجل التسوية النهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المرفوقين الموجودين في وضعية غير نظامية في بعض الدول الأوروبية، كتعبير عن التزام واضح وثابت للمملكة المغربية.

وإذ يغتنم مجلس المستشارين هذه المناسبة للتنبؤ والاعتزاز بالتضامن الذي عبرت عنه الاتحادات البرلمانية العربية والإفريقية مع المملكة المغربية، فإنه يؤكد على استمرار تعبئة كافة مكوناته من أجل الدفاع عن المصالح العليا والقضايا العادلة للمملكة المغربية، من خلال مواصلة الترافع والتواصل مع مختلف مكونات البرلمان الأوروبي، وخصوصا التي لم تنجر منها إلى محاولة أدلجة الحنين إلى منطق الوصاية وإملاء القرارات والاختيارات رغم قلتها، وشرح وبسط الأسباب الحقيقية للأزمة التي تسببت فيها إسبانيا من خلال خرق كل أعراف حسن الجوار والمواثيق الدولية عبر السماح لولوج أراضيها، وبأسلوب تدليسي وبهوية مزورة لشخص متهم بجرائم الإبادة والاعتصاب وغيرها من الجرائم التي ترقى إلى الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان.

■ **اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي "تستغرب لقرار البرلمان الأوروبي وتستنكر مناورات بعض الأطراف"**



عقدت اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، الإثنين 14 يونيو 2021، بمقر مجلس النواب، اجتماعاً طارئاً ترأسه السيد شاوي بلعسال رئيس اللجنة، وبحضور أعضاء اللجنة من الغرفتين وتمثيلية جميع الفرق البرلمانية، وذلك في أعقاب قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 10 يونيو، حول موضوع القاصرين والهجرة.

وقد أعربت اللجنة عن استغرابها للقرار الذي وصفته بـ "المعارض لعمق الشراكة التي تجمع المغرب والاتحاد الأوروبي"، كما استنكرت اللجنة خلال الاجتماع ذاته ما سمته "مناورات بعض الأطراف في البرلمان الأوروبي الهادفة إلى تحويل أزمة ثنائية بين المغرب وإسبانيا لإتقان الاتحاد الأوروبي".

ومن ضمن المحاور التي ناقشها أفراد اللجنة خلال هذا الاجتماع الطارئ، موضوع "توظيف البرلمان الأوروبي من طرف إسبانيا كأداة في هذه الأزمة الثنائية مغيبة مسؤوليتها في هذا المجال والمتجسدة في استقبال الزعيم الوهمي للبوليساريو، ومناوراتها المتعددة ضد القضايا التي تحظى بالإجماع الوطني المغرب على رأسها قضية الصحراء المغربية".

واعتبرت اللجنة في البلاغ الذي صدر عقب الاجتماع، والذي تلاه رئيس اللجنة أمام أنظار وسائل الإعلام الحاضرة أن "قرار البرلمان الأوروبي يعد تنكراً للإنجازات والمكاسب التي حققتها المغرب والاتحاد الأوروبي، خصوصاً على مستوى الثقة المتبادلة وتقاسم المعلومة والعمل المشترك لمواجهة كل أشكال التطرف والهجرة غير الشرعية".

وخرج اجتماع اللجنة بالتشديد على تنافي قرار البرلمان الأوروبي مع مواقف الاتحاد الأوروبي ومؤسسات دولية أخرى، والتي تعتبر المغرب "شريكاً استراتيجياً يشكل نموذجاً للأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة التي تتميز بالتوتر وعدم الاستقرار".

في المقابل، ثمن أعضاء اللجنة المشتركة التعليمات الملكية السامية التي أصدرها جلالة الملك محمد السادس سابقا من أجل تسوية نهائية لقضية هجرة القاصرين غير المصحوبين، والذين يعانون من تعقيد الإجراءات والمساطر التي حالت منذ سنوات دون حل نهائي لهذا المشكل، داعين في الآن ذاته نظراءهم عن الجانب الأوروبي إلى تفعيل اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، كآلية للحوار البرلماني والتعاون المشترك حول القضايا المركزية التي تهم الشراكة بين الجانبين.

وأشادت اللجنة في بلاغها الختامي بأعضاء البرلمان الأوروبي، الذين "لم ينساقوا وراء مناورة بعض الأطراف المناوئة انطلاقا من قناعتهم بقوة ومثانة الشراكة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب كشريك موثوق به وذي مصداقية"، معبرة في السياق نفسه عن "خالص التقدير والامتنان للبرلمانات الوطنية، والاتحادات البرلمانية العربية والإفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي على تضامنهم مع المملكة المغربية ضد قرار البرلمان الأوروبي".

وكان من ضمن مخرجات هذا الاجتماع، تأكيد اللجنة على مواصلة العمل مع شركائها في البرلمان الأوروبي من أجل تعزيز المكتسبات، وترسيخ علاقات التعاون والشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، إلى جانب فتح حوار مباشر مع مختلف الفرق السياسية الممثلة بالبرلمان الأوروبي، لتعميق النقاش حول وجهات النظر في مختلف الميادين.

مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب-الاتحاد

الأوروبي السابقة، تأسفة لتوظيف قضية الهجرة

بهدف إضفاء بعد أوروبي على الأزمة المغربية-

الاسبانية.



أعرب أعضاء مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب-الاتحاد الأوروبي، بمجلس المستشارين عن أسفهم العميق حيال توظيف بعض الأوساط المناوئة للشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي لقضية الهجرة بهدف إضفاء بعد أوروبي على الأزمة المغربية-الاسبانية.

وأكد أعضاء المجموعة يوم الثلاثاء

08 يونيو 2021 في تصريح صحفي "نأسف بشدة لتوظيف بعض الأوساط المناوئة للشراكة المخلصة والمثالية بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي لقضية الهجرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقاصرين غير المرفوقين، وذلك بهدف إضفاء بعد أوروبي على الأزمة الثنائية ولصرف انتباه الرأي العام الأوروبي عن السبب الحقيقي للأزمة السياسية الحالية بين إسبانيا والمغرب، على إثر ولوج المدعو إبراهيم غالي بطريقة سرية إلى فضاء شنغن وإدخاله خفية وبهوية مزورة إلى مستشفى لوغرونو".

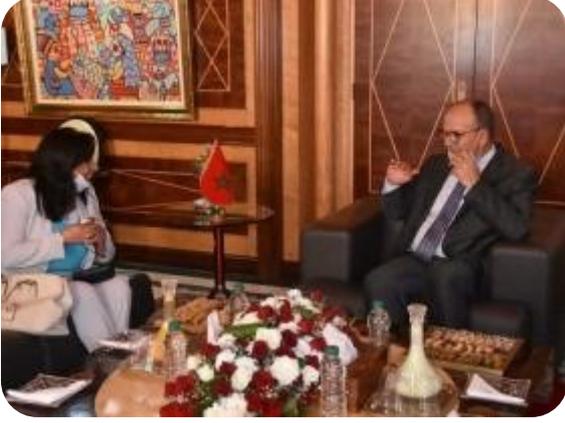
كما أكدوا أيضا أنهم تلقوا باندهاش إدراج مشروع قرار على جدول أعمال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي، الخميس 10 يونيو 2021، بشأن "توظيف مزعوم للقاصرين من قبل السلطات المغربية" خلال أزمة الهجرة في سبتة، معتبرين أن هذه المناورة التي تفق وراءها بعض الأوساط المناوئة للشراكة المخلصة والمثالية بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، تندرج في إطار محاولة لصرف انتباه الرأي العام الدولي عن أزمة سياسية ثنائية بحتة بين المغرب وإسبانيا.

وذكر المصدر ذاته بأن هذه الازمة نجمت على إثر ولوج المدعو ابراهيم غالي سرا إلى فضاء شنغن وهوية مزورة تحمل اسم "محمد بن بطوش"، علما أنه متابع أمام المحاكم الإسبانية بتهمة ارتكاب جرائم خطيرة ضد العديد من الضحايا، بعضهم يحملون الجنسية الإسبانية، مؤكدا على "المواقف الصادقة والمبادرات التي اتخذتها المملكة المغربية إبان الأزمة الكاتالانية بهدف دعم مملكة إسبانيا في معركتها المشروعة للحفاظ على سيادتها الوطنية ووحدةها الترابية".

وثن أعضاء مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب-الاتحاد الأوروبي السابقة، عاليا مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي تفضل بتجديد تعليماته السامية للحكومة من أجل تسوية نهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المرفوقين والذين تم تحديد هويتهم على الوجه الأكمل ويوجدون في وضع غير قانوني في بعض البلدان الأوروبية.

ودعوا من جهة أخرى، نظراءهم أعضاء البرلمان الأوروبي إلى إعمال مبدأ المسؤولية والتحلي بروح بناءة من أجل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وبالتالي المساهمة في تسوية هذه الأزمة الثنائية، مستحضرين علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البرلمانين المغاربة ونظرائهم الأوروبيين في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

■ توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الانسان.



ترأس السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، والسيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، صباح يوم الخميس 10 يونيو 2021، اجتماعا حُصص للتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الانسان، وذلك في إطار تكريس التعاون والعمل على تعزيز وتقوية مساهمة البرلمان وتبادل الخبرات بين المؤسستين في هذا المجال.

وأكد السيد بن شماش، في كلمة له بالمناسبة، أن مجلس المستشارين اعتمد استراتيجية عمل طموحة تتضمن عدد من الإجراءات ذات الصلة المباشرة بالاعتبار الأفقي لمقاربة حقوق الانسان، من أبرزها تعزيز الإطار التقني والمؤسسي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، ووضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين وترتيب الآثار التنظيمية وعلى مستوى النظام الداخلي لذلك، بالإضافة إلى تنظيم فضاءات للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وأبرز السيد بن شماش الأهمية التي تكتسبها الشراكة بين مجلس المستشارين ومعهد ادريس بنزكري لحقوق الانسان، على مستوى تنزيل مقتضيات خطة العمل السنوية بين المجلسين فيما يخص الشق المتعلق بالتكوينات، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء وأطر المجلسين، ودعم قدرات المستشارين البرلمانين في مجال حقوق الانسان.

من جهتها، أكد السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني

لحقوق الانسان، الأهمية التي تكتسيها مذكرة التفاهم الموقعة مع مجلس المستشارين، على مستوى مؤسسة الشراكة القائمة بين المؤسستين، مشيرة في هذا الصدد إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان أنشأ الآليات الكفيلة بمأسسة هذه الشراكة. وأبرزت أهمية استحضار بعد الاستدامة بالنسبة إلى العمل بالشراكة القائمة بين المجلسين، منوهة بالتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع أنشطة واقتراحات ومبادرات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان.

وأبرزت السيدة بوعياش أهمية التعاون والعمل بين المجلس الوطني لحقوق الانسان ومجلس المستشارين من أجل تنزيل الآليات التعاقدية من خلال ملاءمة التشريعات الداخلية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها.

وتقوم مذكرة التفاهم، التي وقعت بمقر مجلس المستشارين والتي يسري مفعولها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد التلقائي لنفس المدة، على التعاون والعمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الانسان في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية.

وسينصب التعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الانسان، بموجب مذكرة التفاهم، على الإنجاز المشترك والمنسق للبرامج التي تهتم بالخصوص استشارة المجلس الوطني لحقوق الانسان في مجال دراسة أثر مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني الموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الانسان، وكذا استشارة المجلس الوطني لحقوق الانسان وتقديمه المساعدة في مجال تقييم السياسات العمومية المتعلقة بحقوق الانسان، ومواكبة وإسناد المجلس لعمل الدبلوماسية البرلمانية. وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة سينصب العمل على دعم القدرات في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، وتنظيم أنشطة مشتركة في مجال النهوض بثقافة حقوق الانسان.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma